



د. محمد فوزي
دكتوراة فلسفة في الاقتصاد الاسلامي

تنظيم هيئة الأوراق المالية للسياسات المحاسبية المؤثرة بأسعار أسهم الشركات المتداولة بالبورصة

وبالتالي عوائد أسهمها فضلا عن تعزيز كفاءه سوق الأوراق المالية نفسه والاقتصاد العام لذلك تنقسم إدارة الربحية إلى نوعين:-

- الإدارة الجيدة للأرباح (Good Earning Management) تتمثل في إدارة الأرباح التشغيلية عندما تتخذ الإدارة قرارات اختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر.
- الإدارة السيئة للأرباح (Bad Earning Management) تتمثل في إخفاء إدارة الأرباح التشغيلية الحقيقية بواسطة وضع القيود غير الحقيقية أو تطبيق تقديرات غير منطقية مثل تخفيض أو زيادة مخصص الديون المشكوك فيها - تقديرات أعمار الأصول والموجودات - تقديرات أعمار الديون المستحقة - المبالغة أو التخفيض في المخصصات والاحتياطيات بجمع أنواعها.

ثالثا: دوافع إدارة الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية لإدارة الأرباح

تزايد الاهتمام في القطاع المالي والاقتصادي على المدخل الأخلاقي بالمحاسبة وإدارة العمال والمراجعة وهناك العديد من النماذج السلوكية التي تؤثر فيما تتخذه الإدارة التنفيذية من قرارات، وبالتالي تتحكم في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة في المؤسسة المالية، وقد تؤثر هذه القرارات إيجابيا أو سلبيا على صافي الربح الذي يعتبره بعضهم الاخر تغيرا سلوكيا قانونيا لأنه قد يصب في مصلحة الشركات ويكون ذلك بغرض تخفيض الدخل العام للمؤسسة المالية ضمن مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تمتد من العمليات التشغيلية والاستثمار والتمويل ومسك الدفاتر، وتحدث عندما تستخدم الإدارة التنفيذية المرونة للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية كحالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكلة التصنيفات، أو تعديل التقارير المالية، وذلك لدوافع منها:

1. عرض نتائج إيجابية عن الأداء الاقتصادي للشركة.
2. التأثير على القرارات التعاقدية التمويلية والاستثمارية التي تعتمد على نتائج التقارير المالية والمحاسبية
3. تشجيع المستثمرين لشراء أسهم الشركة.
4. ارتفاع القيمة السوقية للشركة على المدى القصير وكذلك البعيد.
5. تشجيع الإدارات التنفيذية ومجلس الإدارة على تقديم المزيد من المزايا والمكافآت.

أسفرت السياسات المتصلة بانفتاح الأسواق والتوجه للعلوة في الفترات الأخيرة لزيادة اهتمام حملة الأسهم والمهتمين و كل من أصحاب المصالح في الشركات (الإدارة - الدائنين - مجلس الإدارة - المالكين) المدرجة في الأسواق المالية فيما يجب أن تصح تلك الشركات عن معلومات ولاسيما المعلومات المالية والمحاسبية ذات التأثير المباشر في القرارات المالية والاقتصادية والتمويلية والاستثمارية أيضا، وقد ساهم ذلك في تزايد الأهمية النسبية للتقارير المالية ولاسيما التقارير المرحلية (ربع - نصف) سنوية التي يتم إعدادها من قبل الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية ومراجعتها من مدققي حسابات مستقلين ومعتمدين الي تقديم معلومات محاسبية تتسم بالملاءمة والشفافية والوضوح وإمكانية المقارنة والفهم والإعتماد عليها من قبل حملة الأسهم وأصحاب المصالح في هذه الشركات وبالتوقيت المناسبة هذا الأمر أدى الي عناية الجهات الرسمية المختصة بالرقابة والإشراف والمتابعة بإصدار وصياغة المعايير المحاسبية ذات الصلة بإعداد التقارير المالية المرحلية وتطويرها وكذلك معايير الرقابة والإشراف الدوري لمراجعتها مما اضطر الشركات للاتجاه لإدارة الأرباح وهو موضوع هذا التحليل..)

أولا : إدارة الأرباح Earning Management

محاولة الإدارة لاختيار البيانات المحاسبية في المؤسسة المالية للتأثير في إدارة الأرباح التي تظهر بالقوائم المالية والتقارير المحاسبية لحجب القيم الأساسية للشركة أو التأثير على تخفيض الموارد والاستخدامات عما يجب ان تكون عليه باستخدام أساليب محاسبية وسياسات إدارية لتخضع لأسباب استراتيجية ومصممة خصيصا لذلك كحالات التقدير الشخصي للبنود الظاهرة بالقوائم المالية وتعديل التقارير المالية عن الأداء المالي والإداري للمؤسسة خلاف الحقيقة والتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية بالقوائم المالية والتقارير المحاسبية بغرض التأثير على الأرباح بالمدى القصير والبعيد والوصول لرقم ربح محدد مسبقا وموضوع من قبل الإدارة أو حسب توقعات المحللين الماليين وفق قيم متفق عليها لاستدامة الربحية.

ثانيا : أنواع إدارة الأرباح Earning Management Styles

ترجع أهميه إعداد التقارير المالية علي فترات محاسبية (ربع - نصف) سنوية ومراجعتها من مدققي الحسابات المستقلين بهدف تقييم أداء هذه الشركات وتخفيض درجة عدم التأكد عند التنبؤ بنتائج أعمالها (ربح - خسارة) المتوقعه

رابعاً : الأساليب المستخدمة لإدارة الأرباح بالشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية

• إدارة الاستحقاقات (المصرفيات - الإيرادات)

عملية تغيير احتمالات تحقق الإيرادات والمصرفيات المستحقة مثل: تغير العمر الافتراضي للأصول والموجودات، أو احتمال سداد المدينين بغرض التحكم في مقدار الإيرادات والمصرفيات التي تظهر في فترة مالية معينة.

• توقيت تطبيق المعايير المحاسبية والسياسات المالية سواء (جديدة - تعديل).

عند صدور معيار محاسبي جديد أو تعديل معيار سابق فيكون تطبيقه في موعد لاحق لصدوره ولكن غالباً ما يتم السماح بالتطبيق المبكر للمعيار المحاسبي، أو الانتظار حتى الموعد الملائم المحدد للتطبيق حسب رؤية الإدارة التنفيذية مدى تأثيره على الربحية.

• إجراء التغييرات المحاسبية (إجباري - اختياري) بالسياسات المطبقة. تشمل التحول من طرق محاسبية لأخرى مثل طرق تسعير المخزون السلعي المعروفة مثلاً مع ملاحظة أن استخدام أي من التغييرات المطبقة تؤثر على مستوى الربحية الكلي (ارتفاع - انخفاض)، وتتفق هذه الأساليب مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها (محلياً - دولياً) وعدم ارتباطها بعمليات مع أطراف خارجية، ويتم العمل بها لفترات مالية كاملة وقادمة.

خامساً : أهداف إدارة الأرباح بالشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية

• تحقيق منافع ذاتية

المديرون في الشركات المالية والاقتصادية التي تربط خطط المزايا والمكافآت بالأرباح سوف يختارون الطرق المحاسبية التي ستزيد الأرباح الظاهرة بالقوائم المالية خلال الفتره الحالية لأن ذلك سيزيد من القيمة الحالية للمزايا الممنوحة، كما أن الإدارات التنفيذية قد تخفض الأرباح عند وصول الحوافز الي أعلى حد ممكن لأنه في هذه الحالة لن تحقق أي زيادة في الحوافز والمكافآت للإدارة، بل يمكن تحقيق الأمن الوظيفي أو ما يسمى جودة الأرباح، والتي تتمثل في تأجيل الأرباح لفترات مستقبلية قادمة وبالتالي ستزيد من حصة الإدارة بالمكافآت مستقبلاً في السنوات (العالية الأرباح) الي السنوات (المنخفضة الأرباح).

• تخفيض قيم الضرائب والتعريف المرتبطة بنسب تدريجية بالأرباح: تقوم الإدارة التنفيذية في الشركات المالية باختيار الطرق المحاسبية التي تقلل من القيمة الحالية المتوقعة لمدفوعات الضرائب المرتبطة بنسب تدريجية على قيم الأرباح الصافية ومن إحدى هذه الطرق المستخدمة لتحقيق سياسة تقييم المخزون السلعي مثلاً، والتبديل من سياسة الوارد أو الصادر أو سياسة الوارد أو الصادر أخيراً. ذلك سيؤدي إلى التغيرات بالتدفقات الواردة للشركات خصوصاً عند زيادة الأسعار مما يزيد معه زيادة الدخل الظاهر بالقوائم المالية، والذي سيؤدي إلى زيادة الضرائب.

• شروط سداد الديون والالتزامات يوجد تعارض في المصالح والرغبات بين دائتي الشركة و بين المساهمين، لذلك فإن عقود الديون غالباً تتضمن شروطاً لتقييد إداره للحد من

هذا التعارض، والحد من قدرة الإدارة على سداد توزيعات الأرباح على المساهمين فيما يسمى بتحويل الثروة من حملة الديون إلى حملة الأسهم أو إصدار ديون جديدة أو طلب تأجيل أو تقديم سداد الديون المستحقة، ويسمى ذلك بتكلفه الوكالة التي تتحملها الإدارة التنفيذية والناجمة عن التصرفات المقيدة أو بسبب سداد تكلفه الديون والقروض لذلك تلجأ الإدارة إلى إدراج الأرباح بهدف زيادة الربحية باستخدام التغيرات المحاسبية والتطبيق المبكر أو التأجيل للمعايير المحاسبية الجديدة حسب الحالة للتخلص من قيود عقود الديون ومخالفه الشروط الوارده مثل نسب عدد مرات الفوائد أو شروط منح القروض بزياده الطاقة الافتراضية للشركة وانخفاض تكلفه الأموال المقترضة وتجنب الإخلال بشروط اتفاقات الديون السابقة مما يزيد من أرباح تلك الشركات عند مقارنتها بالشركات المماثلة.

• التكاليف الرسمية

الالتزامات التي تتحملها الشركات نتيجة القوانين واللوائح التنظيمية التي تفرضها الجهات الرسمية للرقابة والإشراف والتراخيص كعمدلات الضرائب خصوصاً اذا كانت مرتبطة بنسب مئوية من شرائح الأرباح المتصاعدة والتعريف الجمركية المفروضة والالتزامات يفرضها المجتمع في صورة مشاركات ومساهمات و مرتفعة القيمة، لذلك تتوجه الإدارة التنفيذية لإدارة الأرباح باختيار الأساليب المحاسبية والسياسات المالية التي تؤدي لتخفيض الأرباح النهائية، وتتجنب معها التكاليف والالتزامات المفروضة عليها كإعادة تقييم الأصول الثابتة لتخفيض ربحيتها خصوصاً الشركات المعرضة لاضطرابات العمال و لمطالبات العمال بزياده الأجور، بل وأطلباً للدعم والمعونة من الدولة بحالة انخفاض ربحيتها وخسارتها.

سادساً : العلاقة بين السياسات المحاسبية وأسعار أسهم الشركات

المدرجة ببورصة الأوراق المالية

أشارت العديد من الدراسات لشركات المساهمة أن ربحية الشركة تعد عاملاً ضرورياً ومهماً لإدارة الأرباح إذ انه لا يمكن الإعتماد علي ربحية ضئيفة للقيام بإداره الأرباح فكلما زادت ربحية الشركه كلما زادت احتمالية اداره أرباحها وذلك لعقود الوسائل والخيارات امام تلك الشركات لإتباع الطرق الملائمة لإداره ارباحها وزيادة توزيعات الأرباح للمساهمين (مطلب أساسي) وقدرتها على سداد التزاماتها تجاه الدائنين، ويمثل صافي الدخل القاعدة الرصينة لأصول الشركه وحقوق الملكية كما يساعد علي جذب رأس المال من المستثمرين الجدد فضلاً عن العلاقة الإحصائية لمؤشر إدارة الأرباح ومؤشر أسعار الأسهم، وكلا العاملين ذوي اتجاه إيجابي للارتفاع والانخفاض معا وإن أسعار أسهم الشركة تتأثر بشكل مباشر بأرباح الشركة، لذلك فان الشركات تسعى دوماً للحفاظ علي مستثمريها الذين يفضلون أن تكون أرباح الشركة مستقرة ويسعى المستثمرون كذلك، ويدفعون أسعاراً عالية للأسهم في الشركات التي تكون أقل تقلباً للانخفاض في أرباحها، مما يعني عدم تأكد أقل حول اتجاه الأرباح، وبما يعزز انطباعاً بانخفاض المخاطر لتخفيض تقلب الأرباح وهو الأمر الذي يؤدي عملياً إلى رفع سعر السهم.